

جامعة المستقبل

كلية القانون

القضاء الإداري

تاريخ المحاضرة ٢٣/١١/٢٠٢٤

اسم التدريسي / م.م غثوان علي

انتفاء طريق الطعن الموازي أو المقابل

في هذه النظرية أن القاضي الإداري يستطيع أن يقضي بعدم قبول الدعوى إذا وجد أن رفع الدعوى يمكن له أن يقيم دعوى قضائية أخرى غير دعوى الإلغاء أمام أي محكمة ويتوصل إلى نفس النتيجة التي تهدف لها دعوى الإلغاء

أساس نظرية الطعن الموازي

الدافع الأساسي لوضع هذه النظرية هو التخفيف من أعباء مجلس الدولة الفرنسي نتيجة حجم دعاوي الإلغاء التي أصبحت عبء ثقل على كاهله

شروط تطبيق نظرية الطعن الموازي

- ١- يشترط في الطعن الموازي أن تكون دعوى قضائية ترفع أمام مرجع قضائي
- ٢- أن يكون الطعن الموازي متمثلاً في دعوى لا مجرد دفع
- ٣- أن يكون الطعن الموازي من اختصاص جهة قضائية
- ٤- أن يؤدي الطعن الموازي نفس النتائج التي تؤديها دعوى الإلغاء